سياسة التكامل الاقتصادي العربي :
المضمون الاقتصادي للوحدة العربية

د. جلال عبد الله معوض(*)

الوحدة العربية ضرورة حتمية تفرضها ليس فقط الاعتبارات التاريخية والثقافية والسياسية، ولكن أيضا العوامل الاقتصادية، حيث التنمية الاقتصادية في منطقة تملك كافة مقومات الدولة الاقليمية ـ كمنطقتنا العربية ـ لا يمكن أن تتم إلا من منطلق التكامل الاقتصادي والذي يصير أيضا مقدمة للوحدة والاندماج السياسي، ولنتذكر في هذا الخصوص النموذج الأوربي المرتبط بالسوق الأوربية المشتركة.

بعبارة أخرى أضحت الظاهرة القومية في الواقع المعاصر تملك أيضا أبعادها الاقتصادية. **الوحدة العربية بدورها ذات مضمون اقتصادي**، حيث طبيعة توزيع عوامل الانتاج المختلفة بين اجزاء المنطقة العربية، **يجعل أي قطر عربي ـ بما في ذلك مصر ـ عاجزا عن كسر حاجز التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية بمعزل عن اقتصاد عربي متكامل.**

هناك مصالح متبادلة تفرض على الدول العربية التكامل اقتصاديا في كافة المجالات :

١ ـ **تطوير الانتاج الزراعي** وتنمية الثروات الحيوانية والسمكية لتحقيق الامن الغذائي حيث تعاني كافة الدول العربية من نقص الغذاء.

٢ ـ **التنمية الصناعية** التي لا غنى عنها ان أرادت الدول العربية أن تتحول من نمط الدول المتخلفة المنتجة للمواد الأولية والتابعة للدول الصناعية المتقدمة، كما أنه بدون هذه التنمية لن يصير بمقدور الدول العربية مواجهة الاطماع الاقتصادية الاسرائيلية في المنطقة.

٣ ـ **تطوير تقسيم جديد للعمل** في المنطقة العربية وتدعيم التبادل التجاري بين دولها، يصير لازما لمواجهة ما تعانيه هياكلها التجارية من اختلال وتبعية للسوق الرأسمالي العالمي.

(*) مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٤ ـ تدعيم **انتقال عنصر العمل** من الدول غير النفطية الى الدول النفطية في المنطقة العربية يحقق مصالح الطرفين ويساعد على دفع عجلة التطور في المنطقة نحو الوحدة الاقتصادية والسياسية.

٥ ـ تشجيع **انتقال الأموال** من الدول العربية النفطية ذات الفائض الى الدول العربية غير النفطية حيث تستثمر، يتيح للدول النفطية فرصا استثمارية أكثر أمنا وأعلى فائدة مما يمكن أن توفره الاقتصاديات الصناعية الغربية، كما يتيح للدول العربية غير النفطية ذات العجز قنوات للتمويل، مما يضع حدا لما تعانيه من ضعف الموارد المالية اللازمة للمشروعات الانمائية.

تقسيم الدراسة :

من هذا المنطلق تقسم الدراسة إلى قسمين؛ يضم الأول المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : التنمية والتكامل الاقتصادي العربي في ميدان الزراعة والامن الغذائي.

المبحث الثاني : التنمية الصناعية والتكامل الاقتصادي في المنطقة العربية.

المبحث الثالث : التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي العربي.

ويضم القسم الثاني المبحثين التاليين :

المبحث الرابع : انتقال القوى العاملة عبر الحدود القطرية وظاهرة التكامل الاقتصادي في الواقع العربي.

المبحث الخامس : التنمية والتكامل الاقتصادي واستثمار الفوائض المالية النفطية في المنطقة العربية.

وننشر هنا المباحث الثلاثة الأولى، وسوف ينشر القسم الثاني بالعدد التالي من المجلة.

المبحث الأول :
التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتطور العربي نحو التكامل

رغم طغيان النشاط الزراعي في غالبية الاقطار العربية، فان الانتاجية الزراعية وبخاصة من الحبوب والمواد الغذائية ـ تتسم بالانخفاض الشديد، مما دفع بواردات الغذاء من الدول المتقدمة إلى أن تشكل نسبة ليست بالضئيلة من واردات ـ كافة الدول العربية التي لا يمكن لأيّ منها أن تزعم القدرة على أن تحقق لسكانها الامن الغذائي.

يحدث هذا، رغم ضخامة امكانيات التوسع الزراعي، سواء افقيا أو رأسيا في أكثر من جزء من أجزاء المنطقة العربية، ورغم الإمكانات الهائلة لاستغلال المياه الساحلية والانهار في تنمية الثروات السمكية. دون الحديث عن إمكانات استغلال المراعي الطبيعية في تطوير الثروات الحيوانية.

سوف نرى أنّ العقبات التي تحول بين دول المنطقة وبين تحقيق أمنها الغذائي لا يمكن تجاوزها الا من منطلق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

أولا ـ ضعف الانتاجية الزراعية والمشكلة الغذائية في الدول العربية.
ثانيا ـ الأمن الغذائي العربي وضرورة التكامل الاقتصادي.
ثالثا ـ نحو استراتيجية عربية موحدة للأمن الغذائي.

أولا ـ ضعف الانتاجية الزراعية وأزمة الغذاء في دول العالم العربي

في العديد من الدول العربية نجد أن نسبة ضخمة من القوى البشرية النشطة اقتصاديا تعمل في القطاع الزراعي، وقد بلغت هذه النسبة عام ١٩٧٨ ـ طبقا لتقديرات البنك الدولي ـ ٧٩ ٪ في السودان، ٧٦ ٪ في اليمن الشمالية، ٥٣ ٪ في المغرب، ٥١ ٪ في مصر، ٤٩ ٪ في سوريا، ٤٥٪ في تونس، ٤٢٪ في العراق[١]. رغم ذلك فان الانتاجية الزراعية ـ وبصفة خاصة انتاجية الحبوب ـ تتسم بالانخفاض الحاد. يكفي ان نتذكر في هذا الخصوص ان متوسط انتاجية الهكتار في المنطقة العربية لا يتجاوز (٠,٧) طن، بينما يرتفع هذا المتوسط إلى (١,٨) طن على المستوى العالمي[١] ولا تتعدى انتاجية الهكتار من القمح في الدول العربية طنا واحدا بينما تبلغ (١,٦٥) على مستوى العالم، (١,٢) طنا على مستوى العالم الثالث، كما تقل انتاجية الهكتار في هذه الدول بنسبة ٢٥ ٪ عن المتوسط العالمي فيما يتعلق بالذرة الرفيعة، ـ وبنسبة ٥٠ ٪ بخصوص الشعير. ومن الجدير بالذكر أن اجمالي انتاج الدول العربية من القمح قد انخفض من (٧,٥) مليون طن عام ١٩٧٠ الى (٧) مليون طن عام ١٩٧٧ أي بلغت نسبة الانخفاض ٦,٥ ٪[٢].

الانخفاض الحاد في انتاجية الحبوب في الدول العربية يؤدي إلى تزايد اعتمادها على الدول الغربية المتقدمة المحتكرة لفائض وتجارة الحبوب على المستوى العالمي، ويبرز ذلك واضحا بخصوص القمح الذي زادت الواردات العربية منه من (٢٪٣) مليون طن عام ١٩٦٢

---

(١) د. عبد الله السيد «الأمن الغذائي العربي : الواقع والمستقبل»، مجلة الموقف العربي، القاهرة : دار الموقف العربي، عدد (١٥)، يوليو ١٩٧٨، ص ٨١.

(٢) د. سامال مجيد فرج «القطر العراقي والتكامل الزراعي العربي»، مجلة الاقتصادي، جمعية الاقتصاديين العراقيين، جامعة الموصل : دار الكتب للطباعة والنشر، العدد الثاني، السنة التاسعة عشرة، يونيو/حزيران ١٩٧٨، ص ٤٣.

إلى (٥,٧) مليون طن عام ١٩٧٣، ثم ارتفعت إلى (٧,٨) مليون طن عام ١٩٧٤ وهذا لا يقل عن ٨٥١ اجمالي الواردات العالمية من القمح، بل ويزيد عن اجمالي الواردات الافريقية من القمح[٣].

المنطقة العربية أضحت تعاني أزمة غذاء تزداد حدتها مع عجز الزراعة العربية عن انتاج ما يلزم من حبوب لمقابلة الاستهلاك المتزايد، بعبارة أخرى هناك فجوة غذاء آخذة في الاتساع، حتى أنها سترتفع من (٢٢) مليون طن عام ١٩٨٠ إلى ما لا يقل عن (٣٤) مليون طن عام ٢٠٠٠ طبقا لأكثر التقديرات اعتدالا[٤].

الواقع أن تزايد الاعتماد العربي على استيراد الحبوب، وخاصة القمح يتيح للدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، بما تتمتع به من وضع احتكاري في التجارة العالمية للقمح، فرصة استخدام القمح كسلاح سياسي ضد الدول العربية إذا ما انتهجت نظمها الحاكمة سياسات قومية أكثر استهدافا لمصالح الشعوب العربية ـ ولنتذكر تهديدات القيادات الامريكية باستخدام هذا السلاح ضد الدول العربية النفطية إذا ما غامرت بفرض حظر بترولي جديد أو إذا هددت المصالح الامريكية الاحتكارية في المنطقة العربية.

أضف إلى ذلك أن الدول العربية غير النفطية تواجه نتيجة لتزايد وارداتها من الحبوب عدة مشكلات اقتصادية حادة، ليس أقلها عجز ميزان المدفوعات، بكل ما ينطوي عليه ذلك من اثار سلبية على قدراتها على تمويل مشروعات التنمية.

وننتقل الان لتحليل العوامل التي تقود إلى ضعف انتاج الحبوب، وغيرها من المواد الغذائية، في الدول العربية، وسنرى ان التغلب على هذه المشكلة يتطلب تبني استراتيجية عربية موحدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وهو ما لا يمكن أن يتحقق. إلا من منطلق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

ثانيا ـ الأمن الغذائي العربي وضرورة التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية :

ازمة الغذاء الذي تعانيها الدول العربية في اللحظة الراهنة لا ترجع الى افتقاد المنطقة العربية ككل للمقومات اللازمة لزيادة انتاج الغذاء، سواء الحبوب والأغذية الزراعية، أو الأسماك أو اللحوم، ولكنها تعود بصفة أساسية إلى غياب التكامل الاقتصادي الحقيقي بين الدول العربية، رغم أنه هو وحده الذي يضمن التغلب على هذه الأزمة.

إذا ما بدأنا بانتاج الحبوب وغيرها من الأغذية الزراعية، نجد عوامل ثلاث أساسية تقود إلى تدهور هذا الانتاج في الدول العربية، رغم أنه يمكن لهذه الدول من خلال تكاملها اقتصاديا ان تضع حدا لهذا التدهور :

---

(٣) نفس المصدر، ص ٤٦.

(٤) د. عبد الله السيد، مرجع سابق، ص ٨٣.

١ ـ تخلف الفنون والوسائل الانتاجية المستخدمة في الزراعة العربية التي لا تزال تعتمد على قوة الحيوان والعمل اليدوي ووسائل الانتاج التقليدية، دون أن تعرف على نطاق واسع التكنولوجيا والميكنة الزراعية. يكفي أن نتذكر في هذا الخصوص أن الدول العربية عام ١٩٧٣ لم تملك سوى (١٢٩,٠٠٠) جرارا زراعيا، وفقط (١٦,٠٠٠) آلة حصاد حديثة، وهو ما لا يكفي للوفاء باحتياجات أراضي الري وحدها[٥].

هذه العقبة التي تبدو للوهلة الأولى يصعب اجتيازها، يمكن للدول العربية ان تتغلب عليها عن طريق إقامة عدد من المشروعات الصناعية المتكاملة للحديد والصلب من اجل توفير الالات اللازمة لتحديث الزراعة مما يؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي من المواد الغذائية وغير الغذائية وطبقا لبعض التقديرات فان هذه الزيادة ستحقق عائدا يكفي ليغطي ما لا يقل عن ٢٠ ٪ سنويا من تكاليف انتاج هذه الآلات.

٢ ـ ضآلة الكميات المستخدمة من الاسمدة عالية الجودة في الزراعة العربية، حيث لا يتجاوز متوسط استهلاك الدول العربية من الاسمدة الأزوتية (٥) كيلو جرام للفدان، ومن الاسمدة الفوسفاتية (٢) كيلو جرام للفدان، دون الحديث عن النقص الكمي والتدهور النوعي في المبيدات الزراعية[٦].

قد يبدو للوهلة الأولى ان خير وسيلة للتغلب على هذه المشكلة هو زيادة ـ الواردات العربية من الأسمدة والمبيدات التي تنتجها الدول الصناعية المتقدمة غير ان ذلك سينتهي من حيث الواقع الى تدعيم «فجوة الغذاء» في المنطقة العربية، حيث يصير مستقبل وكمية ونوعية الانتاج العربي تحت رحمة الدول المتقدمة التي من مصلحتها ابقاء المنطقة على ما هي عليه من عجز في انتاج الغذاء. الواقع ان تجاوز هذه المشكلة يتطلب اقامة صناعات عربية بتروكيمياوية متطورة. في اطار استراتيجية متكاملة ـ من أجل امداد الزراعة العربية باحتياجاتها من الاسمدة والمبيدات.

٣ ـ ضآلة المساحات المزروعة في المنطقة العربية بالمقارنة بالمساحات القابلة والصالحة للاستغلال الزراعي، فالأولى لا تتجاوز (٥٣) مليون هكتار، في الوقت الذي تزيد فيه الثانية عن (٨٢) مليون هكتار منها حوالي (٣٨) مليون هكتار في السودان وحدها، دون الحديث عن الأراضي العراقية الشاسعة الصالحة للزراعة[٧].

هذه المشكلة ترجع إلى عدم توافر الايدي العاملة الزراعية في السودان وكذلك في العراق بدرجة أقل، فزراعة الأراضي الشاسعة في السودان تتطلب ما يتراوح بني ثلاثة وأربعة مليون من العمالة الزراعية، كما تتطلب استثمارات مالية ضخمة في ميادين التوسع في الزراعة المطرية وتطوير شبكات وقنوات الري واقامة طرق حديثة لنقل الانتاج من

---

(٥) د. عبد الله السيد، الأمن الغذائي العربي، ص ٨٢.
(٦) د. عبد الله السيد، ص ٨٢.
(٧) د. عبد الله السيد، مرجع سابق، ص ٨١.

المناطق الزراعية الغنية ـ بالجزيرة ـ إلى مرفأ السودان الوحيد على البحر الأحمر ـ بور سودان ـ وهي الطرق التي يصل طولها الى (٤٠٠) كيلو متر بمحاذاة الحدود الاثيوبية[٨].

التغلب على هذه المشكلة يتطلب استراتيجية عربية زراعية موحدة تتيح الاستفادة من هذه الإمكانات الهائلة للتوسع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، من خلال توجيه القوى العاملة المطلوبة (المصرية) ورؤوس الأموال، (الفوائض المالية للدول العربية النفطية)، مثل هذه الاستراتيجية إذا ما وضعت ونفذت، فإنها سوف تسمح لدول المنطقة العربية بتحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الغذاء بحلول عام ٢٠٠٠، بل ان السودان وحدها سوف تغطي ٤٠ ٪ من الاحتياجات العربية من الزيوت، ٢٠ ٪ من السكر، ٥٠ من اللحوم[٩].

والخلاصة التي ننتهي إليها من التحليل السابق ان ما يمنع الدول العربية من تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الحبوب والاغذية الزراعية هو عدم التكامل الاقتصادي حيث لا توجد استراتيجية عربية موحدة للتنمية الزراعية، بل لا يوجد حد أدنى من التنسيق بين الخطط الزراعية للدول العربية، وذلك رغم قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المتخذ عام ١٩٧٥ بشأن التنسيق بين هذه الخطط بحلول عام ١٩٨١.

ومن ناحية أخرى فإن المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي انشئت في سبتمبر ١٩٧٢ كمنظمة متخصصة تابعة للجامعة العربية، ورغم أنها اعلنت أنها ستسعى بثبات نحو العمل على تحقيق التكامل الزراعي العربي وتطوير الانتاج الزراعي العربي وتسهيل تبادل المنتجات الزراعية والمواد الغذائية بين الاقطار العربية، ورغم أنها أعدت برامج للأمن الغذائي العربي واستراتيجية زراعية شاملة حتى عام ٢٠٠٠، رغم كل ذلك لم تتمكن هذه المنظمة من تحقيق أي من هذه الاهداف خلال السنوات العشر الماضية لما تعانيه من ضعف الإمكانات المادية والفنية المتاحة لها وقلة العناية الجادة بأنشطتها من قبل النظم العربية الحاكمة[١٠].

ومن ناحية ثالثة فإن المنطقة العربية لا تملك خطة محددة لتوجيه الصناديق العربية الانمائية نحو الاسهام الفعال في اقامة مشروعات زراعية في الاقطار العربية التي تتوافر لديها إمكانات هائلة للتوسع الزراعي، صحيح أن بعض هذه الصناديق كالصندوق الكويتي والصندوق العربي[١١] ـ تدخل في بعض المشروعات، إلا أنها لا تسهم بالمال الكافي حتى

---

(٨) Ibrahim M. Oweiss, op. cit., p. 39.

(٩) John Waterbury and Ragaei el-Mallakh, The Middle East in The Coming Decade, From well Head To well Being, New York, Mc. Graw - Hill Bock Compagny 1978, p. 98.

(١٠) مجيد سعود «المنظمة العربية للتنمية الزراعية»، مجلة العربي، الكويت، عدد (٢٩٢)، مارس/اذار ١٩٨٣، ص ٩٠ ـ ٩١.

(١١) في عام ١٩٧٥ تبنى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ولا يتجاوز رأسماله (٤٠٠) مليون دينار كويتي برنامجا طموحا للتنمية الزراعية في السودان، رصد له ٦,٥ مليار دولار ... أنظر التفاصيل في :
كرم شلبي، «السودان هل يصبح مستقبل العرب الزراعي»، مجلة الموقف العربي، القاهرة، عدد (١٦)، أغسطس ١٩٧٨، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

يتحقق لهذه المشروعات النجاح، وحتى تصير نواة ـ ودعامة للأمن الغذائي العربي، لا تزال المنطقة العربية تفتقد نظاما متكاملا للمعونة المالية للاغراض الزراعية.

ومن ناحية رابعة فان المنطقة العربية لم تشهد حتى اللحظة الراهنة جهدا حقيقيا لحصر الطاقات البشرية وتحديد العمالة في الاقطار العربية وواقع توزيعها ودرجة ما تمثله من قدرة وكفاءة في النشاط الزراعي ـ سواء على مستوى الفنيين والخبراء الزراعيين أو على مستوى الفلاحين، حتى يمكن تنظيم عملية استغلال الطاقات البشرية الزائدة والمعطلة أحيانا في بعض هذه الأقطار من أجل زراعة المناطق الغير المستغلة في الأقطار الأخرى، مع توفير الضمانات الكافية للعمال الوافدين ومعاملتهم على قدم المساواة مع العمال المحليين.

الواقع ان تحقيق الأمن الغذائي لدول المنطقة يفرض عليها السعي نحو التكامل الاقتصادي وما يرتبط به من تبني استراتيجية موحدة للتنمية الزراعية تكفل لها التوسع الرأسي والأفقي في آن واحد ومن منطلق التخصص وتقسيم العمل بين اجزاء المنطقة طبقا لما تتمتع به من مزايا نسبية وخصائص مناخية وطبيعية، كزراعة قصب السكر والحبوب الزيتية في السودان والقمح والفاكهة في دول المغرب العربي. ويمكن أن يتم التبادل التجاري بين هذه الدول بحيث تحصل كل منها على احتياجاتها الزراعية والغذائية من الأخرى بدلا من الاعتماد الحالي على الدول الغربية المتقدمة.

الواقع إذا ما انتقلنا إلى ميدان الانتاج الحيواني، نجد الدول العربية تعاني أيضا نقصا خطيرا لا يقل حدة عن نقص الحبوب، فالثروات الحيوانية العربية لا تتجاوز (١٧٦) مليون رأس تنمو بمعدلات سنوية متواضعة : ـ (٤,١٪) للابقار (٠,٤٪) للجاموس ـ (١,٦٪) للاغنام، (١,٩٪) للجمال ـ وذلك في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٤، كما أن ـ انتاج اللحوم في هذه الدول لم يتجاوز معدل نموه السنوي (٢٪) في الفترة ١٩٧٠/١٩٧٣[١٢]. يحدث هذا في الوقت الذي تتمتع فيه اجزاء معينة في المنطقة العربية ـ وبصفة خاصة السودان ـ بمراعي طبيعية فنية تكفي في حالة استغلالها ـ وهو ما لا يمكن ان يتم إلا من منطلق التكامل الاقتصادي العربي ـ للوفاء بأكثر من ٥٠٪ من الاحتياجات العربية من اللحوم، كما سبق وان ذكرنا. المنطقة العربية لم تعرف حتى الأن استراتيجية متكاملة لتنمية الثروات الحيوانية سواء عن طريق الاستغلال الكامل للمراعي الطبيعية المتاحة أو لتوفير الغذاء المصنع لقطعان الماشية وغيرها من الموارد الحيوانية أو لتحسين سلالاتها وانتاجها من اللحوم والالبان. ماذا يمكن أن تفعل «الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية» في هذا الخصوص بينما لا يتجاوز رأسمالها (٦٦) مليون دينار كويتي ؟.

إذا انتقلنا إلى الثروات السمكية العربية نجد أنها تتسم حتى اللحظة الراهنة بضآلة وتخلف ما يستغل منها، رغم أنها تمثل ثروات كامنة ضخمة بحكم ما يتوافر للمنطقة العربية من شواطئ وسواحل طويلة وبعض الأنهار.

---

(١٢) د. سامال مجيد فرج، القطر العراقي والتكامل الزراعي العربي، مرجع سابق، ص ٤٤.

الاستغلال الكامل لهذه الثروات يتطلب استراتيجية عربية موحدة تتيح استغلال ما تتمتع به المنطقة من إمكانات هائلة في هذا الخصوص، فالمنطقة ككل تتمتع بموارد مالية وكفاءات بشرية وفنية تمكنها من انتاج معدات وأساطيل الصيد الحديثة وثلاجات وإذا ما تحقق ذلك فإن الانتاج السمكي العربي سيزيد أكثر من عشر مرات في فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات(١٣).

ثالثا ـ نحو استراتيجية عربية للأمن الغذائي : الحاجة الى التكامل الاقتصادي

المنطقة العربية أضحت تعاني أزمة غذاء تزداد حدتها سواء في الدول ـ النفطية أو غير النفطية، وهو ما يدفعها إلى الاعتماد المتزايد على السوق الرأسمالي الدولي في الحصول على احتياجاتها من المواد الغذائية المختلفة، ومن هنا أضحت الواردات الغذائية تشكل نسبة ليست بالضئيلة من اجمالي واردات كافة الدول العربية. يكفي ان نتذكر في هذا الخصوص انه في عام ١٩٧٧ بلغت نسبة واردات الغذاء إلى الواردات الاجمالية (٤١٪) في اليمن الشمالية، (٢٣٪) في مصر، (١٩٪) في ليبيا، (١٨٪) في الاردن، (١٧٪) في كل من السودان والجزائر والمغرب (١٥٪) في العراق، (١٣٪) في تونس، (١٢٪) في كل من سوريا والكويت والسعودية(١٤).

أزمة الغذاء في المنطقة العربية لا تنبع من افتقاد المنطقة ككل للمقومات اللازمة لتطوير الانتاج العربي من الاغذية والحبوب والاسماك واللحوم والالبان، ـ فالمنطقة تملك عناصر الطبيعة (الارض، المياه، المراعي، المصايد) وتملك القوى البشرية والموارد المالية، ولكن غياب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية هو وحده الذي يفسر عجز المنطقة عن استغلال هذه المقومات في تحقيق الأمن الغذائي.

ومن هنا يصير من العبث الحديث عن استراتيجية عربية للأمن الغذائي منفصلة عن التكامل الاقتصادي العربي في كافة القطاعات : ـ الانتاج الزراعي والحيواني والسمكي، الانتاج الصناعي الذي يتيح تحديث القطاع الأول، التبادل التجاري العربي المستند إلى صيغة عربية لتقسيم العمل بين الدول العربية، ـ استغلال القوى العاملة للدول غير النفطية والفوائض المالية للدول النفطية في مشروعات الأمن الغذائي. إذا ما تحقق هذا التكامل، فإن المنطقة العربية ستصير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي ـ وهو ما يعتبره البعض عنصرا أساسيا لتحقيق الأمن القومي العربي(١٥).

---

(١٣) World Development Report 1980, N.Y., The World Bank, 1980, pp. 127-128.

(١٤) World Development Report 1980, N.Y., The World Bank, 1980, pp. 127-128.

(١٥) عدلي حسن سعيد، الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ١٦١ ـ ١٧١.

التكامل الاقتصادي العربي سيتيح للمنطقة العربية القدرة لا فقط على تحقيق الأمن الغذائي، بل أيضا لاستغلال بعض مناطقها الصحراوية أو شبه الصحراوية في زراعة نباتات معينة يمكن ان تستخلص منها مواد تصلح لصناعات عديدة، ومن ذلك نبات «الجوايلي» الذي تستخرج منه مادة «اللاتيكس» التي أضحت تمثل بديلا للمطاط الطبيعي، هذا النبات ينمو فطريا في المناطق الصحراوية بالمكسيك بل وفي بعض الأجزاء الجنوبية الغربية من الولايات المتحدة، دون الحديث عن نبات «الجوجوبا» وهو نبات زيتي يمكن الافادة منه في صناعات الورق والكربون والجلد والمنسوجات والأدوية[١٦].

زراعة مثل هذه النباتات الجديدة في البيئة العربية تتطلب القيام بمسح شامل للمناطق القابلة والصالحة لهذه الزراعة، وتحقيق نوع من التخصص بين الدول العربية في زراعة النباتات الملائمة لخصائص التربة فيها، وتوفير الأموال والعمالة والكفاءات اللازمة، وتطوير الصناعات المعتمدة على المواد المستخرجة من هذه النباتات، وكل ذلك لا يمكن ان يتحقق إلا من منطلق التكامل الاقتصادي الحقيقي يتيح للأمة العربية تحويل مناطقها الصحراوية أو ما في حكمها إلى مناطق منتجة[١٧].

المبحث الثاني :
التنمية الصناعية والتكامل الاقتصادي العربي

منذ ما يربو على عقدين من الزمان، شهدت المنطقة العربية محاولات متعددة من جانب العديد من دولها لتحقيق التنمية الصناعية، ولكن هذه المحاولات ـ سواء أجعلت منطلقها سياسة احلال الواردات أو سياسة تنشيط الصادرات ـ انتهت إلى الاخفاق، فلا تزال الدول العربية متخلفة صناعيا : سواء على مستوى الأسرة الدولية أو حتى على مستوى العالم الثالث[١٨].

المنطقة العربية متخلفة صناعيا، رغم انها تمتلك ما يلزم من مقومات للتطور الصناعي : قوى عاملة، رؤوس أموال، مواد خام وطاقة، سوق واسع، سوف نرى أن هذا التخلف يرجع بالأساس إلى انطلاق محاولات التصنيع في المنطقة من منطلقات قطرية رغم أن أي قطر

---

(١٦) Ibrahim M. Oweiss, op. cit., p. 36.

(١٧) السعودية نموذج واضح في هذا الخصوص، حيث ١٥٪ من أراضيها صالحة للزراعة غير أن نسبة ما يستغل منها بالفعل لا تتعدى ١٪ ... انظر :

(١٨) تشير احدى الدراسات العربية الحديثة الى ان الانتاج الصناعي لكافة الدول العربية لا يتجاوز ٠,٤٪ من اجمالي الانتاج الصناعي العالمي، بل ويمثل نسبة ٦٪ فقط من الانتاج الصناعي للعالم الثالث. د. سيد محمد نصيري، د. محمد كامل ريحان «نحو استراتيجية للتنمية الصناعية في الوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (٤٦)، ديسمبر ١٩٨٢، ص ٨١.

عربي لا تتوافر لديه ويمعزل عن اقتصاد عربي متكامل كافة المقومات اللازمة للتنمية الصناعية.

ومن هنا فإن تبني استراتيجية موحدة للتنمية الصناعية في المنطقة العربية ـ من منطلق التكامل الاقتصادي بين دولها ـ هو وحده الذي يسمح بتحقيق التطور التصنيعي للعالم العربي، بما يعنيه ذلك من وضع حد لتبعية المنطقة للدول الصناعية المتقدمة في اللحظة الراهنة، بل واجهاض المخططات الاسرائيلية الرامية إلى فرض التبعية الاقتصادية ـ لاسرائيل ـ على أقطار المنطقة.

وندرس في هذا المبحث المشكلات التالية :

أولا : خصائص الصناعات العربية الراهنة. ثانيا : صعوبات التطور التصنيعي في العالم العربي والحاجة الى التكامل الاقتصادي. ثالثا : نحو استراتيجية عربية للتنمية الصناعية. رابعا : التصنيع العربي ومواجهة الاطماع الاسرائيلية.

أولا خصائص الوظائف التصنيعية في المنطقة العربية

تتصف الانشطة الصناعية في الدول العربية بعدة خصائص تعكس لا فقط تخلف هذه الدول العربية من الناحية الصناعية، ولكن أيضا غياب أي تنسيق بين هذه الدول في ميدان التصنيع.

١ ـ ضآلة نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي سمة عامة في كافة الدول العربية، ويرتبط بها تقلص نسبة اسهام هذا القطاع في الناتج القومي دون الحديث عن ضعف القيمة الصناعية المضافة.

يكفي ان نشير في هذا الخصوص إلى ان طبقا لتقديرات عام ١٩٧٨ لم ـ تتجاوز نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي (٩٪) في السودان، ولم تتعد نسبة اسهام هذا القطاع في الناتج القومي الاجمالي السوداني (٦٪). الدول العربية الأخرى تعبر عن نفس الظاهرة، حيث بلغت هاتان النسبتان ـ على التوالي ـ (١١٪)، (٦٪) في اليمن الشمالية، (١٣٪)، (٥٪) في السعودية، (١٧٪)، (٣٪) في ليبيا، (٢٠٪)، (١٧٪) في المغرب، (٢٢٪)، (٢١٪) في سوريا، (٢٣٪)، (١٣٪) في لبنان (٢٤٪)، (١٢٪) في تونس، (٢٥٪)، (١٢٪) في الجزائر، (٢٥٪)، (١٠٪) في العراق، (٢٦٪)، (٢٥٪) في مصر[١٩].

---

(١٩) World Development Report 1980, N.Y., The World Bank, 1980, pp. 127-128, 196-197.

وفي عام ١٩٧٨، وطبقا للمصدر السابق، لم تتجاوز القيمة الصناعية المضافة في اليمن (٢٣) مليون دولار، وفي تونس (٢٣٤) مليون دولار، وفي السودان (٣٦٨) مليون دولار، وفي العراق (٦٥٢) مليون دولار[٢٠].

٢ ـ ضآلة تصنيع المواد الأولية المنتجة محليا. الدول العربية لا تقوم إلا ـ باستغلال جزء محدود من مواردها الأولية في العملية التصنيعية، فلا تزال هذه العملية تخطو خطواتها الأولى.

يبرز ذلك واضحا في حالة الاقطار العربية النفطية التي رغم ضخامة انتاجها من النفط الخام انها لا تكرر سوى نسبة ١٣٪ من ذلك الانتاج، كما أن الاقطار التي تملك خامات الحديد تقوم بتصديرها كمواد أولية دون اجراء تصنيع يذكر على قسط معقول منها، وهو يفسر لنا ضآلة متوسط نصيب الفرد من الصلب، ففي عام ١٩٧٣ لم يتجاوز هذا المتوسط (٢) كيلو جرام في الجزائر، (٧) كيلو في مصر، بينما وصل إلى (٧٨) كيلو في الارجنتين، (٧٧) كيلو في المكسيك، دون الحديث عن الولايات المتحدة (٥٨٠) كيلو أو بريطانيا (٥٠٠) كيلو[٢١].

ونجد نفس الظاهرة بخصوص الخامات الزراعية كالقطن الذي وصل متوسط استهلاكه صناعيا بالنسبة للفرد، مقدرا بالكيلو جرامات (٠,٦) في كل من مصر وتونس، (٠,٥) في المغرب، (٠,٢) في الجزائر، بالمقارنة بالباكستان (٣,٣) والارجنتين (٤,٣)، بينما وصل هذا المتوسط الى (٨) في الولايات المتحدة، وذلك في عام ١٩٧٣[٢٢].

٣ ـ اختلال الهيكل الصناعي تعاني منه كافة الدول العربية، بمعنى غياب ـ أو على الأقل الضعف الشديد ـ الفروع الصناعية الهامة، كالصناعات ـ الميكانيكية والهندسية والالات وتصنيع المعادن، وضعف الصناعات التحويلية يكفي ان نشير في هذا الخصوص إلى أنه في ١٩٨١ لم يتجاوز نصيب الصناعات البتروكيمياوية (١٧٪) من اجمالي انتاج الصناعات العربية، ونصيب صناعات الحديد والصلب والالمنيوم (١٣,٤٪) بينما الصناعات الغذائية بلغ نصيبها (٣١٪) والمنسوجات والمنتجات الجلدية(٢٣٪)[٢٣].

---

(٢٠) Ibid, pp. 120-121.
وطبقا لدراسة حديثة نسبيا فانه في عام ١٩٧٦ لم تتجاوز القيمة الصناعية المضافة كنسبة مئوية من القيمة المضافة للصناعة البريطانية، (٠,٦٪) في العراق، (٠,٤٪) في تونس، بينما وصلت إلى (٣٪) في كولومبيا، (٣٤,١٪) في البرازيل.
Français Stewart, Technology And Underdevelopment, London, The Macmillan Press Ltd., 1978, p. 64.

(٢١) Paul Basrock, The Economic Development of The Third World, London, Methuen and Co. Ltd., 1975, p. 89.

(٢٢) Ibid.

(٢٣) د. سيد نميري، د. محمد ريحان، مرجع سابق، ص ٨٢.

٤ ـ عدم وجود حد أدنى من التنسيق بين الدول العربية في ميدان الصناعة ففي دول المغرب العربي الثلاثة تنتشر صناعة الفواكه المحفوظة وزيت الزيتون والعطور والاسمنت والاسمدة وكذلك صناعة الحديد والصلب في الجزائر، بينما في السودان نجد صناعات استخراج الزيوت والدباغة وحلج الاقطان والسكر. أما سوريا فتنتشر فيها صناعات المنسوجات والصابون. وتنتشر في العراق صناعات الاسمنت والصابون والزيوت النباتية والعطور والاحذية والكبريت وتكرير النفط، أما مصر فتسود فيها صناعات الغزل والنسيج والحرير الصناعي والصابون والزيوت والعطور والاسمنت والاسمدة والاطارات والادوية والحديد والصلب[٢٤].

الخصائص سالفة الذكر تؤدي إلى الاختلال النوعي في بنية الصادرات والواردات في الدول العربية، حيث الصادرات تطغى عليها المواد الخام ـ بما فيها النفط والثانية تهيمن عليها السلع الصناعية والآلات، ففي عام ١٩٦٠ شكل النفط الخام (٥٢٪) من اجمالي الصادرات العربية، وشكلت المواد الأولية الأخرى نسبة (٢١٪) أي أن نسبة الصادرات الأولية بلغت ٨٣٪، هذه النسبة ارتفعت عام ١٩٧٧ لتصل إلى (٩٥٪) ـ علما بأن نصيب النفط ارتفع إلى ٨٧٪ من اجمالي هذه الصادرات. أما الواردات الصناعية العربية فقد زادت خلال نفس الفترة من (٥٥,٣٪) إلى (٦٩٪) من اجمالي الواردات العربية[٢٥].

ومن هنا يثور التساؤل :

ما هي العوامل التي تقود إلى ذلك التخلف الصناعي للدول العربية ؟

ثانيا ـ التكامل الاقتصادي وتجاوز معوقات التنمية الصناعية في المنطقة العربية

الاخفاق الذي منيت به محاولات التصنيع في الأقطار العربية يرجع الى عدة عوامل تنبع من ضعف وجود كافة مقومات التطور الصناعي في أي قطر منها بمفرده، ومن هنا تبرز أهمية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية من أجل تحقيق التنمية الصناعية.

١ ـ انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي في الاقطار العربية غير النفطية وما يعنيه ذلك من عدم توفر الاستثمارات اللازمة للتصنيع. هذه المشكلة تنبع من عاملين، أولهما يتعلق بانخفاض متوسط الدخل الفردي مما يدفع بالفرد الى توجيه نسبة كبيرة من دخله نحو اشباع الحاجات الضرورية الاستهلاكية، وبحيث يصير الجزء المتبقي للادخار وبالتالي للاستثمار جزءا ضئيلا. العامل الثاني يرتبط بمشكلة الديون وتزايد العجز في ميزان المدفوعات، الأمر الذي يحد من قدرة هذه الاقطار على تحقيق مستوى مرتفع من

---

(٢٤) د. سيد حميري، د. محمد ريحان، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٢٥) World Development Report, 1980, Op. Cit., pp. 126-129.

الاستثمارات الصناعية، نتيجة لضخامة معدلات خدمة ديونها الخارجية ـ سواء كنسبة من الناتج القومي أو حصيلة الصادرات.

ان هذه المشكلة دفعت بعض هذه الأقطار الى انتهاج سياسة احلال الواردات والتي كان من نتائجها التوسع في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والرأسمالية،زيادة حدة مشكلات الطاقات المعطلة، تزايد الواردات سواء من الاغذية أو السلع الوسيطة والرأسمالية، وأدى كل ذلك الى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وتضخم أعباء الديون. دول عربية أخرى، أو تلك التي تخلت عن سياسة احلال الواردات، لجأت في مواجهة ضعف المدخرات والاستثمارات المحلية، إلى فتح أبوابها ـ من منطلق ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي للاستثمارات الاجنبية الخاصة وانشطة الشركات متعددة الجنسية، واستجداء المعونات والقروض والمنح من الدول الصناعية الغربية، غير ان هذا الانفتاح لم يؤد إلى التنمية الصناعية، بل أدى إلى المزيد من التبعية الاقتصادية والمزيد من التدهور الصناعي لعدة أسباب ليس أقلها اتجاه هذه الاستثمارات والشركات الاجنبية إلى المجالات الأكثر والأسرع ربحا وليس إلى الصناعات الانتاجية. الواقع أن التغلب على المشكلة المطروحة يتطلب قيام تكامل اقتصادي عربي يتم في اطاره توظيف الفوائض المالية للدول العربية النفطية داخل المنطقة العربية في قطاع الصناعة ـ وغيره من القطاعات.

سوف نرى فيما بعد كيف أن الدول النفطية تتصف بضعف الطاقة الاستيعابية لاقتصادياتها، مما يجعلها توجه نسبة ضخمة من ايراداتها النفطية الى الاستثمارات المتنوعة في الدول الصناعية الغربية، رغم تزايد حاجة الدول العربية غير النفطية إلى الموارد المالية. يجب ان نتذكر ان انسياب رؤوس الاموال من الدول النفطية «دول الفائض» إلى الدول غير النفطية «دول العجز» يخدم مصالح الطرفين حيث يتيح «لدول العجز» وضع حد لمشكلة ضعف مواردها المالية المحلية مما سيمكنها من تمويل التنمية الصناعية، كما يتيح «لدول الفائض» استثمارا أفضل ـ سواء من حيث عنصر الفائدة أو عنصر الأمن ـ لفوائضها المالية بدلا من استثمارها في الدول الغربية حيث تتعرض هذه الأموال لمخاطر التضخم دون الحديث عن احتمالات المصادرة أو التجميد.

٢ ـ العقبة الثانية التي تعترض التنمية الصناعية في العديد من الاقطار العربية هي ندرة الكوادر المؤهلة فنيا من الموارد البشرية، وتخلف التكنولوجيا وهو ما يدفع هذه الاقطار إلى الاستعانة بالكفاءات والخبراء الاجانب ـ من خلال ما يسمى «بشراء ـ نقل التكنولوجيا»، ويبرز ذلك بصفة خاصة في اقطار الخليج العربي ـ والتي تشهد أيضا تزايدا في استيراد الايدي ـ العاملة من الدول الاسيوية غير العربية

تضخم العمالة الاسيوية في دول الخليج يطرح مشكلات ضخمة، سنتعرض لتحليلها في موضع لاحق من هذه الدراسة، ولكن يعنينا هنا عملية نقل التكنولوجيا. ان استيراد

الخبرات والأساليب التكنولوجية الحديثة اللازمة للتصنيع، عن طريق الشركات متعددة الجنسية أو الاتفاقات الثنائية مع الدول الغربية المتقدمة، لا يمكن ان يساعد حقيقة في تصنيع هذه الاقطار العربية. فالتكنولوجيا ظاهرة اجتماعية ـ حضارية في جوهرها، وليس مجرد ظاهرة اقتصادية، ومن ثم فان نقلها إلى مجتمعات ذات ـ أوضاع مختلفة عن تلك التي نبتت فيها وتطورت، ومن هنا تصير هذه التكنولوجيا غير ملائمة لمتطلبات التنمية في الواقع العربي.

يجب ان نتذكر أن القضية الجوهرية المثارة في هذا الصدد ليست تطويع التكنولوجيا الغربية حتى تتلاءم مع بعض خصائص الواقع العربي، ولكنها ضرورة تطوير قاعدة تكنولوجيا عربية قومية، خاصة وان كافة متطلبات ذلك متوفرة في المنطقة العربية من مهارات وكفاءات علمية، قدرات مالية، موارد اقتصادية وسكان واسواق ... الخ[٢٦].

يجب أن تقام هيئة عربية علمية تسعى لتحقيق الثورة التكنولوجية في المنطقة كبديل لعملية شراء ونقل التكنولوجيا وما يرتبط بها من تبعية تكنولوجية، وعلى مثل هذه الهيئة ان تمديدها إلى الكفاءات العربية وتفتح معها قنوات الاتصال وعلى النظم العربية الحاكمة ان توفر لهذه الكفاءات الجو الملائم للابناع، فهذا وحده هو الذي قد يضع حدا لظاهرة «هجرة العقول» و «انتقال الكفاءات» من المنطقة العربية إلى أوربا الغربية والولايات المتحدة، بكل ما تعنيه هذه الظاهرة من تبديد مورد نادر تحتاجه التنمية الاقتصادية والصناعية في المنطقة[٢٧].

الواقع ان عملية تطوير تكنولوجيا عربية قومية تخدم مصالح كافة الدول العربية فالدول النفطية سيمكنها ان تتغلب على مخاطر الاعتماد المتزايد على الخبرات الفنية والتكنولوجية الاجنبية، من خلال الاعتماد على الكفاءات العربية، والدول غير النفطية سيمكنها ان تضع حدا لخسائرها الاقتصادية الناشئة عن هجرة كفاءاتها إلى الدول

---

(٢٦) انظر المناقشات التي تدور في هذا الخصوص، في :
محمد علي المداح، «مشكلة استخدام التكنولوجيا في الوطن العربي»، مجلة الموقف العربي، القاهرة، عدد (٢٣)، يناير ١٩٨٠، ص ٥٣ ـ ٥٩.

(٢٧) في الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٩ هاجر من المنطقة العربية الى الولايات المتحدة وحدها (٣٧,٦٠٣) من أصحاب الكفاءات العالية، منهم (٦٥٦٠) من الاخصائيين الفنيين (١٢٨٣) من المهندسين (١٤٨١) من علماء الطبيعة، (٤٨٣) من الاطباء، (٧٩) من علماء الاجتماع، وجاءت مصر على رأس الدول العربية الطاردة للعقول والكفاءات حيث هاجر منها إلى أمريكا خلال الفترة المذكورة : (٢٧١٦) من الاخصائيين والفنيين، (٥٦٤) من المهندسين، (٢٣١) عالم طبيعة، (١٧١) طبيبا، و (٣٢) عالم اجتماع ... انظر في هذا الصدد :
د. محمد رشاد الحملاوي، «السوق الرأسمالية للتكنولوجيا والدول النامية»، دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين : «التنمية والعلاقات ـ الاقتصادية الدولية»، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦، ص ٢٣٨.

المتقدمة، بل وان تحقق مكاسب مادية من توظيف هذه الكفاءات في الدول العربية النفطية من خلال الاستفادة بتحويلاتها المالية في رفع معدلات الادخار والاستثمار ووضع حد لتزايد العجز في موازين المدفوعات.

٣ ـ ضعف الطلب الفعلي وضيق السوق يشكل عقبة أخرى تعترض التنمية الصناعية في أي قطر عربي، وخاصة بالنسبة للصناعات الانتاجية التي تتطلب حجما أمثل للوحدات الانتاجية أكبر من نظيره في الصناعات الاستهلاكية.

هذه الصعوبة هي التي تفسر لنا انتشار المؤسسات الصناعية الصغيرة في الاقطار العربية، وتتصف بضيق نطاق وحداتها الانتاجية وبدائية طرق وأساليب الانتاج، وما يعنيه ذلك من انخفاض الكفاءة الانتاجية وارتفاع تكاليف الانتاج، وعدم الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير، مما يجعل منتجات الصناعات العربية غير قادرة على الصمود في وجه المنافسة الاجنبية، دون الحديث عن صعوبات التسويق الخارجي والتي تزداد حدتها مع تزايد القيود التي تفرضها الدول الصناعية الغربية على استيراد السلع الصناعية من الدول النامية عموما.

في العديد من الدول العربية قد ينتج مصنع حديث اذا ما عمل بطاقته الانتاجية القصوى، وفقط خلال بضعة أيام أو أسابيع، كميات ضخمة من السلعة المعنية تكفي لتغطية الطلب المحلي الاجمالي طول العام، ففي دولة كالمغرب يصير بمقدور مصنع حديث للاحذية ان ينتج ـ في بضعة أسابيع ـ ما يكفي لاشباع اجمالي الطلب المحلي السنوي[٢٨].

التكامل الاقتصادي العربي هو وحده الذي يتيح للدول العربية التغلب على الصعوبات المرتبطة بضعف الطلب وضيق السوق على المستوى القطري، فالمنطقة العربية اذا ما نظرنا إليها كوحدة كلية تمثل سوقا واسعا تكفي لتصريف المنتجات الصناعية لكافة الدول العربية، اذا ما لجأت هذه الدول ـ في اطار استراتيجية موحدة للتنمية الصناعية ومن منطلق التكامل الاقتصادي ـ الى نوع من التخصص وتقسيم العمل، اذا ما تحقق ذلك فان الصناعات العربية القائمة سيمكنها الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وأهمها وفورات النطاق، فضلا عن ان هذه السوق العربية الضخمة ستفتح الطريق امام تطوير صناعات هامة كالبتروكيماويات والالمنيوم والحديد والصلب كما لا يمكن التقليل من اثر اتساع السوق العربية على زيادة امكانية الاحلال محل الواردات، وبالتالي تحسين موازين المدفوعات لاقطار العجز غير النفطية، كما تؤدي هذه السوق الى ارتفاع الكفاءة الانتاجية للصناعات العربية، ومن ثم زيادة امكانية التصدير ـ وخاصة الى الدول النامية.

---

(٢٨) جلال معوض، ظاهرة التخلف : حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٣٣.

ومن الواضح ان استغلال اتساع وضخامة السوق العربية في دفع عجلة التطور الصناعي في المنطقة العربية، يقتضي لا فقط التخصص وتقسيم العمل، ولكن أيضا سياسة عربية موحدة للحماية الجمركية حتى يمكن للصناعات العربية، أن تنمو وتتطور رغم المنافسة الاجنبية[٢٩].

والخلاصة ان محاولات التصنيع من منطلق قطري في المنطقة العربية تصطدم بعقبات ضخمة، قد تختلف هذه العقبات من قطر الى آخر، ولكنها تجسد حقيقة واحدة لا تصنيع في المنطقة العربية دون تكامل اقتصادي بين الأقطار العربية حيث لا يملك أي منها ـ بمفرده ـ المقومات اللازمة للتصنيع، ومن منطلق هذا التكامل يتم التخصص وتقسيم العمل الصناعي بين هذه الاقطار وتبني سياسية موحدة للحماية الجمركية.

السؤال الذي يثور في هذا الخصوص :

ما هي الصناعات التي يجب أن تمثل حجر الزاوية في أي استراتيجية عربية للتنمية الصناعية ؟

ثالثا ـ نحو استراتيجية عربية للتنمية الصناعية

من الصناعات الهامة التي يجب اقامتها وتطويرها في اطار الاستراتيجية العربية المتكاملة : البتروكيماويات، الحديد، والصلب، تصنيع الاغذية، المنسوجات دون الحديث عن الصناعات العسكرية.

الصناعات البتروكيماوية :

البتروكيماويات بمنتجاتها المختلفة (اثيلين ـ بنزين ـ استيرين ـ امونيا وأسمدة ...الخ) تمثل دعامة التطور الصناعي العربي، لما تتصف به من زيادة حجم الطلب عليها، المنطقة العربية قادرة على استيعاب اكثر من (٤٠٪) من ناتج هذه الصناعات في نهاية العقد الحالي.

هذه الصناعات ستمكن المنطقة من الاستفادة من النفط في بناء قاعدة صناعية ضخمة والتحول من نمط الدول المتخلفة المنتجة والمصدرة للنفط الخام والمواد الأولية، دون الحديث عن أهمية صناعة الامونيا والاسمدة في مقابلة احتياجات التطور العربي، خاصة في ميدان التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

أهم خطوط استراتيجية التصنيع العربي في ميدان البتروكيماويات هي ربط هذه الصناعات باحتياجات التطور الاقتصادي العربي في كافة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، مراعاة الجدوى الاقتصادية لهذه الصناعات وبحيث يتم تركيزها في أكثر مناطق

---

(٢٩) د. سيد نميري، د. محمد ريحان، نحو استراتيجية للتنمية الصناعية في الوطن العربي، ص ٩٤.

العالم العربي تطورا، وبصفة خاصة مصر التي تعد من أول الدول العربية والافريقية اقتحاما لميدان البتروكيماويات دون الحديث عن الجزائر.

والجدير بالذكر أن مصر والجزائر تستأثران في اللحظة الراهنة بما لا يقل عن ٤٩٪ من اجمالي الاستثمارات الافريقية في الصناعات البتروكيماوية، وتتمتع مصر بصفة خاصة بكوادر فنية على درجة معينة من المهارة والكفاءة في هذا الخصوص بل ان مصر ـ وكذلك الجزائر ـ ذات إمكانات كامنة هائلة للدخول في مجال انتاج المعدات الصناعية اللازمة لهذه الصناعات(٣٠).

صناعة الحديد والصلب :

هي دعامة أخرى للتطور الصناعي العربي لا تقل أهمية عن البتروكيماويات في المنطقة العربية، وخاصة المغرب العربي ووادي النيل وساحل البحر الأحمر، تحوي في جوفها (١٤٪) من الاحتياطات العالمية من الحديد(٣١).

المنطقة العربية تتوافر لديها أيضا رؤوس الأموال «الفوائض المالية النفطية» والايدي العاملة والخبرات الفنية اللازمة ـ وخاصة في مصر، كما ان الطلب العربي على منتجات الحديد والصلب آخذ في التزايد، وبحيث تقدر احدى الدراسات انه سيرتفع من (١٥) مليون طن إلى أكثر من ٤٠ مليون طن في الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥)(٣٢).

أضف إلى ذلك ما لهذه الصناعات من أهمية ضخمة في ميكنة الزراعة العربية ومن ثم رفع انتاجية الغذاء وما يعنيه ذلك من تحقيق الأمن الغذائي العربي. ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد حتى اللحظة الراهنة أي تنسيق بين الدول العربية التي تعرف هذه الصناعات سواء في ميدان الانتاج أو التسويق، وذلك رغم أنه قد تم في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية انشاء ما يسمى «الاتحاد العربي للحديد والصلب» ومقره الجزائر.

الصناعات الغذائية وصناعات النسيج :

حفظ وتعبئة الفواكه والخضر واللحوم والاسماك وعصر الزيوت وغيرها من الصناعات الغذائية يجب ان يمنح تطويرها اهتماما معينا في اطار استراتيجية التصنيع العربي لما تتيحه من اشباع الطلب العربي على هذه المنتجات ـ بدلا من استيرادها من الخارج، كما أنها ذات

---

(٣٠) John Waterburg and Ragaei el-Mallakh, the Middle East in The Coming, Decade, From Well Head to Well Being, N.Y., Mc Graw - Hill Book Company, 1978, pp. 196-199.

(٣١) د. محمد رضوان الخولي، نظرة على تطوير الموارد المعدنية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربي، عدد ٤٦، ديسمبر ١٩٨٢، ص ٩٥.

(٣٢) J. Waterburg and Ragaei el-Mallakh, op. cit., p. 200.

تأثير ايجابي في مواجهة مشكلة البطالة في بعض الاقطار العربية ـ كمصر والسودان وسوريا.

كما يجب الاهتمام في اطار هذه الاستراتيجية بصناعات النسيج بدلا من الاستمرار في تصدير نسبة ضخمة من القطن العربي الى الخارج في شكل خام. ومن الملاحظ أن ـ هناك محاولة، لم يقدر لها أيضا النجاح حتى اللحظة الراهنة تمت في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للتنسيق بين الدول العربية في هذا الخصوص، وهي انشاء «الاتحاد العربي للصناعات النسيجية» ومقره القاهرة.

الصناعات العسكرية :

صناعة الاسلحة والمعدات العسكرية يجب تطويرها في المنطقة العربية، من منطلق التكامل الاقتصادي.

هذه الصناعات العسكرية تكتسب أهمية ضخمة في المنطقة العربية، ليس فقط بخصوص حماية الأمن القومي العربي في مواجهة الخطر الاسرائيلي، ولكن أيضا لما تؤدي إليه تلك الصناعات بتطويرها الواسع ودقتها الفائقة من ازدهار الصناعات الأخرى، دون الحديث عن توسيع حجم التجارة مع الدول النامية التي يزداد طلبها على منتجات الصناعات العسكرية.

المنطقة العربية رغم أنها تملك كافة المقومات اللازمة للتصنيع الحربي من فلزات معدنية كالحديد والمنجنيز والرصاص والزنك والقصدير، دون الحديث عن الأموال والقوى البشرية، لا تزال هذه المنطقة تعتمد بصفة أساسية على الدول ـ الكبرى في الحصول على احتياجاتها العسكرية. يكفي ان نتذكر في هذا الخصوص انه في الفترة ١٩٧٥/١٩٦٦ بلغ اجمالي الواردات العسكرية العربية من الولايات المتحدة (٧) بليون دولار ـ وهو ما يمثل (٦٠,٧٪) من اجمالي صادرات الاسلحة الامريكية[٣٣]، وشكلت الواردات العسكرية العربية من فرنسا (٢٦٪) من اجمالي المبيعات العسكرية الفرنسية، ومن بريطانيا (٥٠٪)، ومن المانيا الغربية (٣٨٪) وذلك خلال الفترة المذكورة بينما وصلت واردات السلاح العربية من الاتحاد السوفيتي في الفترة ١٩٧٦/١٩٥٥ إلى (١٤) بليون دولار أي حوالي (٧٠٪) من اجمالي المبيعات العسكرية السوفيتية[٣٤].

ان افتقاد المنطقة العربية لمصادر ذاتية متطورة للسلاح، ومن ثم تزايد الاعتماد على القوى الكبرى، يقود الى ليس فقط تبديد الموارد المالية العربية التي تتدفق الى خزائن تلك

---

(٣٣) A. Hessing Cahn, United State Arms to the Middle East 1967 - 1976 in : Miltor Leitenberg and Grabid Shiffer, ed., Great power intervention in the Middle East., N.Y., Pergamon Press, 1979, p. 101.

(٣٤) R.F. Pajak «West European and Soviet Arms Transfer Policies in the Middle East», Leitenberg, pp. 151-155.

القوى الاجنبية، ولكن أيضا اضعاف القدرة العربية في مواجهة اسرائيل ـ بكل ما يمثله الوجود الاسرائيلي من اخطار على الوحدة والتنمية والأمن القومي العربي.

ويزيد من خطورة العجز العربي في هذا الخصوص، ان اسرائيل ـ ورغم اعتمادها على شحنات الاسلحة الامريكية ـ تسعى بثبات منذ عدة سنوات نحو بناء صناعات عسكرية متطورة تشمل الصواريخ والطائرات والمدافع وقطع الغيار وغيرها من الاسلحة التي اخذت تشق طريقها إلى العديد من الدول النامية. الدولة العربية لم تتخذ سوى خطوة متواضعة على طريق اقامة صناعة سلاح عربية، ففي عام ١٩٧٥ ـ اتفقت السعودية وقطر ودولة الامارات ومصر على اقامة «الهيئة العربية للتصنيع» ـ برأسمال قدره (١٠٠,٤٣) بليون دولار، واعلنت ان اهداف الهيئة تتمركز حول بناء قاعدة للصناعات الحربية العربية، التنسيق بين الدول الاعضاء في مجال تطوير الصناعات القائمة واعداد الخبرات الفنية اللازمة، غير ان الهيئة لا تزال بعيدة عن تحقيق هذه الاهداف نتيجة لعدم انضمام دولة عربية فنية كالكويت وليبيا والعراق من اجل زيادة رأس مال الهيئة، اعتماد الهيئة ـ حتى في ميدان الصناعات الحربية ـ على الانتاج المشترك مع دول أوربا الغربية والشركات الامريكية دون الحديث عما ترتب على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية من تجميد المشاركة العربية في نشاط الهيئة[٣٥].

رابعا ـ التصنيع العربي ومواجهة الاطماع الاقتصادية الاسرائيلية

إذا ما ظلت المنطقة العربية ـ بتجزئتها الراهنة ـ عاجزة عن التكامل الاقتصادي وتبنى استراتيجية موحدة للتنمية الصناعية تتيح للمنطقة التنمية الحقيقية والتحرر من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية، فان هذا العجز سيفتح الباب واسعا أمام اسرائيل لتغزو المنطقة اقتصاديا وتحيلها الى كيانات صغيرة ضعيفة تابعة للوجود الاسرائيلي المهيمن.

اسرائيل بخصائصها التوسعية تسعى الى خلق «المجال الحيوي» اللازم لازدهارها الاقتصادي، فالتقدم الاقتصادي الاسرائيلي يصطدم بضيق السوق المحلية الاسرائيلية، ومن هنا فان التخطيط الاسرائيلي بعيد المدى يقوم على غزو الاسواق العربية واستخدامها في تصريف المنتجات الصناعية الاسرائيلية والحصول على ما يلزم للصناعات الاسرائيلية من طاقة ومواد أولية.

بعبارة أخرى تسعى اسرائيل الى ان تؤدي دور «رب العمل» أو «الرأسمالي» الذي يبحث عن المواد الأولية والايدي العاملة الرخيصة في الاقاليم المحيطة لبيعها بعد ذلك مواد مصنعة بالاسعار التي يحددها.

---

(٣٥) محمد أنيس، «الهيئة العربية للتصنيع وتحديات الأمن العربي»، مجلة السياسة الدلية، القاهرة : مؤسسة الاهرام، عدد (٥٦) ابريل ١٩٧٩، ص ١٣٠ ـ ١٣٣.

القيادات الاسرائيلية عبّرت في العديد من المناسبات عن هذه الاطماع «ابا ايبان» على سبيل المثال، في حديث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٢، صور نموذج التجارة التي قد تنشأ لو رفع العرب المقاطعة وقبلوا السلام مع اسرائيل : «مواد خام من البلدان العربية : انتاج زراعي من سوريا ولبنان والاردن، لحوم من العراق وقطن من مصر، يمكن شحنها الى اسرائيل التي تستطيع ان تصدر بضائع صناعية الى البلدان العربية ... اسرائيل تتطلع إلى إقامة علاقات مع جيرانها العرب على غرار العلاقات بين الولايات المتحدة. وقارة امريكا اللاتينية»[٣٦] وقبل حرب يونيو ١٩٦٧ بفترة قصيرة، كتب الخبير الاقتصادي الاسرائيلي «شاؤول زارحي» : لا يمكن لاسرائيل ان تجد وسيلة لتطوير صناعاتها، طالما أنها مبتورة عن بلدان المنطقة التي هي أقرب جيرانها، وتشكل بذلك سوقا طبيعية لتصريف منتجاتها الصناعية ... ان الاقتصاد الاسرائيلي يعتبر مكملا ـ في عدد من قطاعاته ـ لاقتصاديات البلدان العربية، فاسرائيل تفتقد الى عدد من المواد الأولية التي تصدرها البلدان العربية : القطن، السكر، الحبوب، الزيت، اللحوم، النفط وبالمقابل يمكن لاسرائيل ان تمد البلدان العربية بالمنتجات الصناعية التي تنقصها.ان اسرائيل تفتقد سوقا اقتصاديا واسعة يمكنها ان تمنح مختلف القطاعات الصناعية الاسرائيلية منافذ لتصدير انتاجها والحصول على مستلزماتها من المواد الأولية وهذا شرط ضروري لتطورها الصناعي ... ان من شأن السلام اليهودي/العربي ومشاركة اسرائيل في التطور الاقليمي ان يخلق افضل الظروف لتطور الصناعة وسائر فروع الاقتصاد الاسرائيلي، ان مشاركة كهذه من شأنها ان تفتح امام اسرائيل سوقا واسعة : سوق عشرات الملايين من سكان الشرق الأوسط»[٣٧].

وبعد ستة أيام من نشوب حرب ١٩٦٧، كانت اسرائيل قد زادت المساحة الواقعة تحت سيطرتها أكثر من ثلاث مرات، وأضحى مليون عربي فلسطيني تحت حكمها العسكري، وأضحى امام اسرائيل ـ بعد تسعة عشر عاما من العزلة الاقتصادية عن العرب ـ فرصة للنفاذ ـ عبر حواجز المقاطعة العربية ـ عن طريق اقامة علاقات اقتصادية «سياسة الجسور المفتوحة» مع المناطق المحتلة، وقد صاحب ذلك نمو القوى البورجوازية داخل الكيان الاسرائيلي، وتطلعاتها المعروفة نحو اكتساب المزيد من الاراضي والاسواق والايدي العاملة الرخيصة، وهذا ما حققه لها انتصار ١٩٦٧، اذ تجري عملية تحويل سكان المخيمات الفلسطينية إلى بروليتاريا رخيصة وربط اقتصاديات المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي. ومن الملاحظ أنه وبصرف النظر عن مستقبل الوضع السياسي لهذه المناطق، فان الممارسات الاسرائيلية تمثل بداية «سوق مشتركة» تقوم على علاقات استغلالية غير متكافئة : اغراق

---

(٣٦) د. محمد عبد المنعم مرتضى «دراسة في مفهوم السلام الاسرائيلي»، مجلة الموقف العربي، القاهرة، عدد (١٧)، سبتمبر ١٩٧٨، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٣٧) المرجع السابق، ص ٣٤.

سوق المستعمرة ببضائع الدولة المستعمرة، استخراج المواد الخام والاستغلال الاقصى لقوة العمل في المستعمرة[٣٨].

القيادات الاسرائيلية لم تخفف ربطها بين قبول تسوية ما في الشرق الأوسط وبين فتح الجسور الاقتصادية مع البلدان العربية، فمثل هذه التسوية سوف تسمح باستمرار أوجه عديدة من النظام الاقتصادي الامبريالي الذي تفرضه على المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وامتداد هذا النظام إلى سائر هذه البلدان، ولنتذكر في هذا الخصوص ما قاله «ديان» قبيل حرب ١٩٧٣ : «ان الحل الوحيد الممكن الذي تقبله اسرائيل يجب ان يقوم على علاقات سلمية وتبادل تجاري بين اسرائيل وجيرانها العرب»[٣٩].

وبعد زيارة السادات للقدس، قام فريق من بنك اسرائيل برئاسة «مردخاي فرنكل» ـ مساعد مدير دائرة البحوث ـ باستكمال دراسة سبق وان اعدها البنك عام ١٩٦٥ بتكليف من «جولدا مائير»، لدراسة العلاقات الاقتصادية في حالة فض النزاع بين الدولة العربية واسرائيل، وقد جاء في التقرير الذي أعده هذا الفريق :

«توفير النفقات العسكرية وتحويلها لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي، من شأنه ان يساعد اسرائيل على القيام بتبادل واسع مع دول المنطقة، وخاصة مصر والفوائد التي ستجنيها الدول العربية من هذا التبادل سوف تكون اقل بكثير من تلك التي ستحصل عليها اسرائيل ... من الضروري موائمة الصناعات الاسرائيلية للطلب الواسع من جانب الدول العربية في حالة السلام؛ يجب الاهتمام بتطوير صناعة المواد البتروكيماوية وأدوات الري والزراعة المتطورة... لن تنحصر الفائدة الرئيسية لاسرائيل في قطاع تصدير المنتجات، بل سوف تتعداها الى تصدير الخبرات والتجارب والعلوم، ومن الضروري اقامة مشروعات مشتركة لاستغلال الطاقة النفطية والثروات الطبيعية العربية، وتشجيع رؤوس الاموال العربية على الاستثمار في اسرائيل مما يمكن رجال الاعمال المحليين ـ الاسرائيليين ـ من الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات متعددة»[٤٠].

يجب ان نتذكر ان التطورات الاخيرة في المنطقة تؤكد هذه الاطماع ـ الاسرائيلية، فاسرائيل بربطها بين السلام وما يسمى بتطبيع العلاقات، انما تهدف الى الوصول الى نظام تفضيلي يضمن لها علاقات خاصة ... بدأت السياسة الاسرائيلية في هذا الخصوص بمصر،

---

(٣٨) في خطاب ألقاه «ابا ايبان» بعد حرب ١٩٦٧ أمام مؤتمر لليهود الأمريكيين في نيويورك قال : «امل اسرائيل ان تصبح الولايات المتحدة الصغرى، اننا لا نريد علاقات مع الشرق الأوسط على غرار العلاقات القائمة بين سوريا ولبنان، ولكن على غرار العلاقات الاقتصادية القائمة بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية».
انظر : المصدر السابق، ص ٣٨.

(٣٩) نفس المصدر، ص ٣٩.

(٤٠) المصدر السابق، ص ٣٩ ـ ٤٠.

حيث تصير مصر ـ من وجهة النظر الاسرائيلية ـ نموذجا قابل للتكرار والتطبيق على دول عربية أخرى بعد جرها الى عقد معاهدات صلح منفردة ... ويتبادر هنا إلى أذهاننا ما يحدث في لبنان بعد اجتياح الجيش الاسرائيلي لها. حيث اظهر المفاوض الاسرائيلي في المفاوضات التي سبقت الاتفاقية الاسرائيلية ـ اللبنانية والتي لم تنفذ حتى الآن، اظهر تصلبا واضحا بخصوص الربط بين الانسحاب وتطبيع العلاقات، اضف إلى ذلك تطبيق اسرائيل لسياسة الجسور المفتوحة في الاراضي اللبنانية المحتلة، وخاصة من حيث اغراقها بالسلع الاسرائيلية(٤١).

الاطماع الاقتصادية الاسرائيلية في المنطقة العربية، وهي ترتبط بسعي اسرائيل نحو تأكيد شرعية وجودها في المنطقة، تعمل تل أبيب على تحقيقها عبر مسلكين أساسيين :

١ ـ سياسة التطبيع التي ستؤدي الى تحويل النظام الاقليمي العربي من نظام قومي الى نظام مرفقي، مما يسمح لاسرائيل بالتسلل الى النظام الاقليمي العربي من خلال المشاركة في عملية تنظيم المرافق الاقليمية واستغلال الثروات في منطقة الشرق الأوسط، وعندئذ ستصير اسرائيل ـ بحكم عنصر التواجد المكاني في المنطقة ـ ذات شرعية لا موضع للتشكيك فيها(٤٢).

٢ ـ تفتيت الدول العربية، من خلال تشجيع منطق الاقليات واقامة دول ـ طائفية ـ ولنتذكر ما يجد الآن في لبنان ـ مما يقود الى تحويل المنطقة العربية الى كيانات صغيرة محدودة القوة والفاعلية، مما يحقق لاسرائيل الشرعية، حيث تصير اسرائيل متجانسة مع نموذج الدولة الطائفية ـ الدينية السائدة في المنطقة كما يضمن لها التحول الى دولة مسيطرة عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا في المنطقة تحيط بها كيانات هشة، وسوف يمكن لاسرائيل عندئذ ان تغزو اقتصاديا أي كيان من هذه الكيانات العاجزة عن الاكتفاء الذاتي ... ان العلاقات التي ستربط بين اسرائيل وهذه الكيانات والدويلات العربية هي علاقات استعمارية تقوم على مفاهيم الاستغلال والتبعية الاقتصادية(٤٣).

يجب أن نتذكر أن المخطط الاسرائيلي لربط الاقتصاديات العربية برابطة التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، يتم بالتنسيق، أو على الأقل التوافق، بين تل أبيب والقوى والشركات الغربية، وخاصة الامريكية. يكفي ان نشير في هذا الخصوص الى وقائع ذلك المؤتمر الذي

---

(٤١) من الاهداف الدفينة للغزو الاسرائيلي للبنان وما صاحبه من تدمير واسع النطاق ثم تشجيع قيام دولة طائفية داخل لبنان ـ تحطيم لبنان كأكبر عاصمة مالية وأهم موانئ التجارة في الوطن العربي ... اسرائيل تخطط لتصير تل أبيب في المستقبل عاصمة المال والتجارة في منطقة الشرق الأوسط.

(٤٢) د. حامد ربيع «الأمن المصري والأمن العربي : سياسة الانتشار وعدم العزلة»، مجلة الاهرام الاقتصادي، القاهرة : مؤسسة الاهرام، عدد ٧٤٥، ٢٥ ابريل ١٩٨٣، ص ٥٠.

(٤٣) د. حامد ربيع «احتواء العقل المصري : التوافق الاسرائيلي الامريكي»، مجلة الاهرام الاقتصادي، القاهرة، عدد ٧٣٨، ٧ مارس ١٩٨٣، ص ٩.

عقد بجامعة مريلاند الامريكية في مارس ١٩٨٣ لبحث «استراتيجيات التنمية في مصر» حيث ظهر بين رجال الاعمال المستثمرين الامريكيين اتجاه قوى للربط بين حجم استثماراتهم في مصر، وسرعة التطبيع في العلاقات المصرية الاسرائيلية ولم يخف هؤلاء المستثمرون ان لديهم استثمارات ضخمة في اسرائيل[٤٤]. أضف إلى ذلك تسرب رؤوس الأموال الصهيونية الى الشركات الامريكية التي تقوم باستغلال النفط العربي، فعائلة «روتشيلد» ـ المساندة للحركة الصهيونية منذ ظهورها، وخاصة ابتداء بالحرب العالمية الأولى ـ تملك هذه العائلة نسبة ضخمة من الاسهم في شركات «شل»، «جولف اويل»، «سوكوني موبيل» وما لا يقل عن ٢٥٪ من اسهم شركة بترول الكويت[٤٥]. والواقع أن النفط العربي يأتي على رأس الثروات العربية التي تسعى اسرائيل الى التحكم فيها والسيطرة عليها، ولنتذكر في هذا الخصوص كيف ان اسرائيل في اللحظة الراهنة تملك من المصانع البتروكيماوية ما يفوق اجمالي ما تملكه الدول العربية مجتمعة ... اضف الى ذلك ان احد الاهداف الخفية لاحتلال اسرائيل لسيناء عام ١٩٦٧ كان يتمثل في السيطرة على ما في جوفها من ثروات نفطية[٤٦] ...

المبحث الثالث :
التكامل الاقتصادي ومواجهة اختلالات التجارة الخارجية للدول العربية

التخلف الاقتصادي الذي منه تعاني كافة الدول العربية، نتيجة لغياب التكامل بين اقتصادياتها، ويعكس ظلاله على هياكل صادراتها ووارداتها، وبحيث يجعلها تعاني من اختلالات عديدة نوعية وكمية، دون الحديث عن الاختلال في التوزيع الجغرافي أو بعبارة أخرى التبعية للسوق الرأسمالي العالمي.

تخطي هذه الاختلالات، وتلك التبعية، لا يمكن ان تتم الا من منطلق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، سواء في ميدان التنمية الزراعية، أو في مجال التصنيع وبحيث ينشأ نوع من التخصص وتقسيم العمل بين تلك الدول، ويتبع ذلك تبادل تجاري فيما بينها.

ندرس في هذا المبحث مشكلتين :

أولا ـ خصائص التجارة الخارجية للدول العربية.

ثانيا ـ التكامل الاقتصادي وتدعيم التبادل التجاري بين الدول العربية.

---

(٤٤) د. عبد المنعم المشاط «استراتيجيات التنمية في مصر»، صيحفة «الاهرام»، القاهرة، ١٩٨٣/٥/٢٢، ص ٧.

(٤٥) د. حامد ربيع، التعاون العربي والسياسة البترولية، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٨٢، ص ١٨٢.

(٤٦) نفس المصدر، ص ٤٤.

الغرض من هذه الدراسة هو التأكيد على ان مصالح كافة هذه الدول تفرض عليها تدعيم المبادلات التجارية فيما بينها، أو بعبارة أخرى التكامل الاقتصادي أيضا في الميدان التجاري.

أولا - خصائص التجارة الخارجية للدول العربية

هناك خصائص ثلاث تميز صادرات وواردات الدول العربية باعتبارها دول متخلفة من ناحية وتابعة للتقسيم الرأسمالي للعمال الدولي من ناحية ثانية.

١ - **طغيان المواد الأولية والنفط على الصادرات العربية**، نتيجة منطقية لضعف التصنيع في الدول العربية، وطغيان السلع الصناعية - وإلى حد معين المواد الغذائية - على الواردات العربية، ما هو الا نتيجة لغلبة الوظائف الزراعية والأولية على الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول - مع عجز القطاع الزراعي عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

الدول العربية النفطية نموذج واضح في هذا الخصوص. في عام ١٩٧٧ شكل النفط (١٠٠٪) من الصادرات السعودية وكذلك الليبية، بينما شكلت الالات والسلع المصنعة نسبة (٨٧٪) من اجمالي الواردات السعودية، (٧٧٪) من واردات ليبيا الاجمالية ... الدول العربية غير النفطية تعبر بدورها عن نفس الاختلال، وان كان ذلك بدرجة أقل في حالة دولة مثل مصر حيث بلغت صادراتها من المواد الأولية عام ١٩٧٧ نسبة (٧٥٪) من اجمالي صادراتها، وبلغت وارداتها من الالات والسلع المصنعة (٦٥٪)، ولكن تزداد حدة هذا الاختلال في دولة كالسودان حيث بلغت هاتان النسبتان (١٠٠٪)، (٧٢٪) على التوالي[٤٧].

٢ - نتيجة لهذا الاختلال في تكوين صادرات وواردات الدول العربية، وفي ظل عوامل معينة ترتبط بالتقسيم الرأسمالي السائد للعمل الدولي تدفع **بمعدلات التبادل التجاري في غير صالح دول العالم الثالث**[٤٨]، تعاني العديد من الدول العربية وعلى وجه التحديد الدول غير النفطية، من تدهور حاد في معدلات التبادل فإذا ما أخذنا سنة ١٩٧٠ كسنة أساس نجد ان هذه المعدلات قد تدهورت في الفترة - ١٩٧٨/١٩٦٠ بالنسبة للسودان من (١٠٠) إلى (٩٢)، وبالنسبة لمصر من (١٠٤) إلى (٩٢)، وللمغرب من (١٠٣) إلى (٨٦)، وللاردن من (٩٩) إلى (٨٤).

أما الدول النفطية فإن معدلات التبادل، ونتيجة لرفع اسعار النفط بعد ١٩٧٣، - أظهرت تحسنا ملحوظا خلال نفس الفترة من (١٠٧) إلى (٣٩٦) بالنسبة للسعودية من (١٠٥) إلى

---

(٤٧) World Development Report, 1980, The World Bank, pp. 126-129.

(٤٨) من هذه العوامل ضعف الطلب العالمي على المواد الأولية نتيجة لتطور صناعة المواد البديلة «التحليفية» في الدول المتقدمة التي تتجه أيضا الى التخصص في الصناعات الدقيقة الأقل حاجة للمواد الأولية، دون الحديث عن التنافس فيما بين الدول المتخلفة.

(٣٩٣) بالنسبة إلى الكويت، من (٩٨) إلى (٢٨٠) بالنسبة لليبيا من (١١٢) إلى (٤٠٣) بالنسبة للعراق[٤٩].

رغم ذلك يجب ان نتذكر أنه في ظل الازمة الراهنة التي تعانيها دول الأوبك والتي أضحى أعضاؤها عاجزين تقريبا عن الاتفاق على الاسعار ومستويات الانتاج وهي الأزمة التي تعكس النجاح النسبي للدول الغربية المستهلكة للنفط في تفجير الأوبك من الداخل، في ظل هذه الازمة تثور الشكوك حول استمرار هذا التحسن في معدلات التبادل بالنسبة للدول العربية النفطية.

٣ ـ ضآلة حجم التبادل التجاري فيما بين الدول العربية، وضخامة حجم المعاملات بين هذه الدول والدول الغربية المتقدمة، فقد زاد حجم التجارة بين الدول العربية والعالم الرأسمالي من (١٢,٤) بليون دولار عام ١٩٦٠ إلى (١٥١) بليون دولار عام ١٩٧٧، بينما زادت التجارة بين الدول العربية وبعضها البعض من (١,٣) بليون دولار إلى (٧,٧) بليون دولار خلال نفس الفترة، وبينما كانت نسبة التبادل التجاري فيما بين الدول العربية (١٠,٥٪) من تجارتها الدولية عام ١٩٦٠ فإنها تقلصت عام ١٩٧٧ إلى (٥,١٪) فقط[٥٠]. ومن الملاحظ ان نسبة ضخمة من التجارة العربية تتم مع الدول الصناعية الغربية، خاصة الولايات المتحدة ودول السوق الأوربية المشتركة، دون الحديث عن اليابان، وذلك سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات ـ فالصادرات العربية المتجهة إلى دول السوق الاوربية ارتفعت بنسبة (٤٣٢٪) في الفترة ١٩٧٣/١٩٧٩ مشكلة بذلك (٣٥٪) من اجمالي صادرات الدول العربية في حين ارتفعت الواردات العربية من دول السوق بنسبة (٨٠٠٪) ممثلة بذلك (٤٣,٥٪) من الواردات الاجمالية للدول العربية[٥١]. رغم الثقل النسبي والتبادل التجاري بين الدول العربية ودول السوق الأوربية، فان المزايا التي تحصل عليها اسرائيل من تعاملها التجاري مع السوق تفوق بكثير ما تحصل عليه الدول العربية، نتيجة لاخفاق الاخيرة في تبني استراتيجية موحدة في التعامل مع السوق الاوربية.

---

(٤٩) World Development Report 1980, p. 124.
يتم حساب معدلات التبادل على اساس نسبة الرقم القياسي لقيمة وحدة الصادرات للدولة المعنية الى الرقم القياسي لقيمة الوحدة من وارداتها. والارقام المذكورة بعالية توضح التغييرات في اسعار الصادرات بالنسبة لاسعار الواردات.

(٥٠) د. سعد الدين ابراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٢، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

(٥١) عبد الفتاح الجبالي، الجوانب الاقتصادية لازمة العلاقات العربية، مجلة الموقف العربي، القاهرة، دار الموقف العربي، عدد ٣٧، مايو ١٩٨٣، ص ١٢٦.

ثانيا ـ التكامل الاقتصادي وتدعيم التبادل التجاري بين الدول العربية

يتضح مما سبق ان هناك تدهور مستمر في التعامل التجاري فيما بين الدول العربية، يقابله نمو متزايد في التعامل مع الدول الغربية الصناعية، وذلك رغم انشاء السوق العربية المشتركة، ورغم ما قد يعقد من اتفاقات تجارية بين الدول العربية.

لا تزال الدول العربية تتخصص في انتاج وتصدير النفط الخام والمواد الأولية، وتعتمد بشكل ضخم على الدول الغربية في الحصول على احتياجاتها من السلع المصنعة والاغذية.

بعبارة أخرى لا تزال اقطار العالم العربي تابعة للتقسيم الرأسمالي للعمل الدولي، بكل ما يترتب على هذه التبعية من اختلالات تعاني منها صادرات هذه الاقطار وارداتها وينطبق هذا القول على كافة الدول العربية، بما فيها تلك التي تدعي نظمها الحاكمة الاشتراكية ومناهضة الرأسمالية والامبريالية العالمية ولنتذكر في هذا الصدد الجزائر ـ دون الحديث عن ليبيا.

تخطي هذه الاختلالات يفرض التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ويقوم على المقومات التالية :

١ ـ وضع وتنفيذ **استراتيجية عربية موحدة للتنمية الزراعية** تكفل للامة العربية توظيف ما يتوافر لها من إمكانات في زيادة انتاجية الاراضي المستغلة بالفعل وزراعة الاراضي الصالحة غير المستغلة ـ وخاصة في السودان دون الحديث عن العراق، مما يمكن هذه الأمة من أن تحقق ـ على الأقل ـ الاكتفاء الذاتي في ميدان انتاج الغذاء، ومن ثم ينتهي اعتمادها على الدول المتقدمة التي تحتكر فائض وتجارة الاغذية على المستوى العالمي، وفي اطار هذه الاستراتيجية يجب أن يتم نوع من التخصص وتقسيم العمل بين أجزاء المنطقة العربية في زراعة المحاصيل والحبوب المناسبة، ثم يعقب ذلك تبادل تجاري لهذه المنتجات في نطاق تلك المنطقة.

تأتي لتكمل هذه الاستراتيجية الزراعية استراتيجيات عربية أخرى لاستغلال الثروات الحيوانية والسمكية، وما يرتبط بذلك من تصنيع غذائي، حتى يتحقق الأمن الغذائي العربي، وتنتهي تبعية الدول العربية للدول المتقدمة في ميدان الغذاء.

٢ ـ الالتزام **باستراتيجية موحدة للتنمية الصناعية العربية تقوم على تعبئة الموارد العربية اللازمة للتصنيع وبناء تكنولوجيا عربية**، مع التركيز على الصناعات الأكثر وفاء بمتطلبات التطوير العربي : البتروكيماويات، الحديد والصلب، الاسمنت، ومواد البناء، الصناعات الغذائية، ومع مراعاة الجدوى الاقتصادية في توزيع المشروعات الصناعية بين اجزاء المنطقة العربية. ويعقب ذلك التخصص تبادل لمنتجات هذه الصناعات بين الاقطار العربية ومن هنا تتوافر لهذه الاقطار احتياجاتها من السلع الصناعية، وهو ما يعني وضع حد للتبعية للدول الرأسمالية الصناعية في هذا الخصوص.

٣ ـ وضع استراتيجية عربية **لانشاء وتطوير شبكات متطورة للنقل والمواصلات** والاتصالات تربط بين اجزاء المنطقة العربية حتى لا يصير ارتفاع نفقات النقل عقبة تعترض تدعيم التبادل التجاري بين الاقطار العربية. يجب ان نتذكر ان هذه الاقطار ورغم القرب النسبي للمسافات بينها وعدم وجود حواجز طبيعية ضخمة تفصلها عن بعضها ـ تعاني في اللحظة الراهنة من صعوبات المواصلات وارتفاع تكاليف النقل، بل ان «المسافات الاقتصادية» بين الدول العربية أكبر من المسافات بينها وبين الدول الصناعية الغربية، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول (١) : المسافة الاقتصادية بين بعض الدول العربية والغربية
(دولار أمريكي لكل وحدة سلع قيمتها ألف دولار)

	مصر	السودان	السعودية	الكويت
مصر		٩٥٦	٦٦٩	١٢٤٧
السودان	٦٩٩		١١١٠	–
السعودية	١٢٤٧	١١١٠		١٦٦
الكويت	٢٤١	–	١٦٦	
فرنسا	١٢٤	–	١٢٣	١٤٤
ألمانيا الغربية	–	–	–	١٨٩

المصدر : د. محمد علي الدمشاوي «التكامل العربي والتكامل المصري السوداني»، مجلة الاهرام الاقتصادي، القاهرة، عدد ٧٤٦، ٢ مايو ١٩٨٣، ص ٣٤.

الخلاصة :

ان تدعيم التبادل التجاري بين الاقطار العربية، من منطلق التكامل الاقتصادي، يخدم المصالح الحقيقية لكافة هذه الاقطار، سواء أكانت نفطية أو غير نفطية، فهو يسمح للدول النفطية بالحصول على احتياجاتها من المواد الغذائية والمنتجات الصناعية، بدلا من مخاطر الاعتماد على الدول الغربية الرأسمالية ولنتذكر في هذا الخصوص التهديدات المتكررة للقيادات الامريكية باستخدام سلاح الغذاء ـ القمح ـ ضد الدول النفطية إذا ما غامرت بفرض حظر نفطي جديد أو إذا تعرضت المصالح الامريكية والغربية خاصة في الخليج للخطر.

الدول العربية غير النفطية سيتيح لها هذا التبادل التجاري العربي ـ العربي المستند إلى التكامل الاقتصادي، مخرجا مما تعانيه في اللحظة الراهنة من تدهور معدلات التبادل مع الدول الرأسمالية ـ دون الحديث عن مشكلات عجز ـ الميزان التجاري والمديونية.

أين السوق العربية المشتركة من هذا التصور ؟

رغم انشاء هذا السوق **عام ١٩٦٥** بغرض زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، الا انها لم تحقق نجاحا ملموسا في هذا الصدد، فكما سبق وان اشرنا تنمو المبادلات التجارية بين دول المنطقة العربية، والدول الصناعية بمعدلات ضخمة وتتقلص المبادلات بين دول المنطقة وبعضها.

اخفاق السوق العربية يرجع إلى لا فقط محدودية عدد الدول الاعضاء فيها وهي دول سبعة منها أربعة مؤسسة للسوق : العراق، مصر، سوريا، والاردن ـ ولكن أيضا لأن هذه السوق لا تزال انشطتها تقتصر على النواحي التجارية دون ربطها بالنواحي الانتاجية، خاصة وان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم يقدر له حتى الان الوصول الى حد أدنى من التنسيق بين الخطط الانمائية القطرية في المنطقة. وذلك رغم دعوته لتنفيذ خطة عربية انمائية مشتركة ابتداء من عام ١٩٨١(٥٢).

(٥٢) احمد عبد العال «حوار مع د. فخري قدوري ـ الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية»، مجلة الموقف العربي، القاهرة، عدد ١٧، سبتمبر ١٩٧٨، ص ٥٨ ـ ٦٥.